ملاحظتان هامتان

د/عبدالله الفضلي

الأولى: صفارة المرور أين اختفت؟

● تعد صفارة المرور إحدى الأدوات والوسائل المهمة التي يستخدمها رجال المرور في الشوارع والجولات لتنظيم حركة المرور وفض الاشتباك والزحام بين السيارات، حيث كانت الصفارة هي أهم وسيلة في تنظيم المرور في شوارع المدن اليمنية، ومازالت الصفارة تستخدم في معظم الدول خاصة عند انطفاء الاشارات المرورية الأوتوماتيكية، وكانت صفارة المرور هي أهم منبه ومرشد لسائقي السيارات حيث نلاحظ أن استخدام الأيدي في تنظيم حركة المرور غير مجد وأصبح شيئاً تقليدياً غير مرغوب فيه خاصة عند ذروة الزحام، ولكن حينما ظَنّ المرور أن الاشارات الكهربائية «الآلية» قد أعفت رجال المرور من استخدام الصفارات فانهم بذلك قد تناسوا أن هذه الاشارات معرضة للأعطال والانطفاءات بين الحين والآخر ولذلك تعود رجال المرور على استخدام الأيدي مع العلم أن استخدامها لايؤدي الغرض بدون استخدام الصفارة لأن الصفارة عبارة عن وسيلة إنذار وتنبيه في نفس الوقت لأن كثيراً من سائقي السيارات يسهون عن فتح الاشارة فلا يتنبهون الا بعد برهة من الزمن وحصول بعض الارباكات والاكتظاظ والدربكة أمام الاشارات المرورية، ولو كان هناك وسيلة كالصفارة الى جانب استخدام الأيدي والاشارات لكان الأمر أهون وأفضل لأن الصفارة تسمع من به صمم.

● إن استخدام الصفارة لاتقتصر على رجال المرور فحسب ولكن استخدامها يجب أن يعمم على رجال الشرطة الراجلة الذين ينتشرون في شوارع المدن فعند حصول أي مخالفة أو حادث جنائي أوماشابه ذلك فبإمكان رجال الشرطة الراجلة اطلاق الصفارة للانذار والتنبيه وبصورة متكررة ليدل على أن هناك حادثاً جنائياً أو مرورياً قد حدث وهنا يتنبه الناس بسرعة عند سماعهم الصفارة وبامكانهم المساهمة في مساعدة رجال الأمن في القبض على الجاني ومحاصرته في نفس المكان..

● لقد اتبعت الشرطة المصرية منذ زمن بعيد استخدام الصفارة كوسيلة انذار وتنبيه في كل المرافق الأمنية من مرور وأمن عام حيث أن هناك رجال أمن يسهرون الليل في حماية المواطنين في الشوارع والحارات وكذلك حماية المنشآت ولايكاد يخلو عسكري أمن من حمل صفارة الانذار واستخدامها عند حدوث أي حادث في أي حارة أو منطقة معينة.

● إن إعادة استخدام الصفارة لدى رجال المرور في شوارع أمانة العاصمة أصبح أمراً ضرورياً وحتمياً فهي وسيلة سهلة ومرغوب في استخدامها في كل المواقع الأمنية بما في ذلك حراس السجون وأقسام الشرطة حيث قد يعتبرها البعض أنها قد سادت ثم بادت وأن عهدها قد ولى، وتناسوا أنها من أهم سمات رجال المرور وأنه لايمكن الاستغناء عنها تحت أي ظرف أو مبرر..

● نرجو من الأخ وزير الداخلية الأخذ بهذه الملاحظة وتطبيقها للصالح العام كما عودنا على ذلك الأخ الوزير في كثير من المواقف وأخذه بما تبديه الصحافة من ملاحظات وكذلك نرجو من الأخ مدير عام مرور أمانة العاصمة العمل بهذه الملاحظة وقد عودنا الأخ مدير عام المرور بالتميز والتحركات والتنظيم والانضباط..

الثانية: برج صنعاء السياحي

● لقد كان حلماً فأصبح حقيقة لاخيالاً.. نعم لقد تمنيت ذات يوم أن يكون لصنعاء العاصمة التاريخية برج سياحي عالمي يبرز معالمها الحضارية والأثرية والفنون المعمارية التي تتميز بها وأن يكون هذا البرج معلماً بارزاً من معالم صنعاء ومزاراً سياحياً يرتاده السياح من كل مكان..

وكنت على وشك الكتابة عن فكرة انشاء هذا البرج..

ولكن كان هناك من يفكر مثلي ولكن من موقع فعلي حيث سبقني الى هذا الحلم صاحب الرصيد الكبير من الأفكار والخطوات الجريئة وهو الأخ الاستاذ احمد الكحلاني وزير الدولة أمين العاصمة حينما قام بمبادرة فريدة وهي التفكير الجدي بانشاء برج صنعاء السياحي وقد نشرت مبادرته مع صورة هندسية للمشروع بصحيفة ٢٦سبتمبر ولقد كان لنشر هذا المشروع مع الصورة بالنسبة لي مفاجأة وقد سُررت جداً لهذا المشروع وأن هناك من يفكر ويقرر ويبدأ بالتنفيذ، فهذا البرج مهما كانت تكاليف انشائه باهظة فسيكون له مردود سياحي واقتصادي لبلادنا على المدى البعيد وسيكون انشاء البرج من أهم وأضخم الانجازات في تاريخ العاصمة صنعاء في عهد الأمين الحالي للعاصمة الذي سيكتب هذا المشروع باحرف من ذهب على اللوحة التذكارية لمشروع البرج تتناقله الأجيال الصاعدة.

● أما من حيث موقع البرج فانني أقترح على الأخ وزير الدولة أمين العاصمة أن يكون مقر البرج في منطقة أرض حمير بجوار السفارة القطرية من الناحية الجنوبية والشرقية أو جنوب مبنى فندق صنعاء الدولي الجديد المقام غرب السفارة القطرية فهذا الموقع من وجهة نظري هو المكان المناسب فهو يطل على العاصمة كلها من جميع الجهات.

● فمشروع البرج مشروع حضاري تاريخي سيضيف للعاصمة صنعاء مكانة وشهرة وازدهاراً سياحياً.

تصريحات الرئيس الفرنسي حول النظام الدولي.. الأبعاد والتوقعات

■ التصريح الهام الذي أدلى به الرئيس الفرنسي جاك شيراك أثناء زيارته للمملكة المتحدة حول إصلاح الأمم المتحدة لتكون اكثر عدلا وإنصافا لأبعاد المشكلات والتوترات يعتبر خطوة هامة لمراجعة النظام الدولي الذي أصبح هشاً ومضطرباً بسبب الهيمنة الأمريكية على المنظمة الدولية والمكاييل المتناقضة في تعاملاتها مع التوترات والمشكلات الخ.

عبدالله بن علي العليان

ولاشك أن النظام الدولي يمثل أنماطاً من التفاعلات والعلاقات بين القوى الدولية الفاعلة، وباعتباره مجموعة من القواعد العامة للتعامل الدولي في جوانبه الصراعية والتعاونية. كانت الحرب العالمية الثانية هي أول من أرسى عدداً من الترتيبات والمؤسسات الدولية التي شكلت مجتمعة نظاماً عالمياً حاول أن يفرض نفسه على العالم بأسره.

وسواء كانت طبيعة العلاقة بين القوى الكبرى التي تريد أن تتحكم في إدارة هذا المجتمع الدولي في حالة توازن أو علاقة خلاف أو صراع وتنافس، أو كانت علاقة التقاء في منتصف الطريق. فأي نظام عالمي هو معطى للعلاقات بين القوى الكبرى، ونتاج للقرارات التي تتخذها هذه القوى لتأمين مصالحها وتحالفاتها في العالم.

وبدلاً من تركيز النظام الدولي على تحقيق العدل وإشاعة التعايش السلمي وتحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان، فإنه أفرز ما يسمى اصطلاحا بالحرب الباردة «قل» الذي شاع استخدامه في العلاقات الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة ـ كما يقول د.اسماعيل مقلد ـ وهذه الحرب الباردة عملت على تأسيس نظرية الصراع الدولي، وأنماط القوة في المجتمع الدولي، وتوازن الرعب النووي، وسياسة الاحتواء، وغيرها من حقائق القوة والصراع في الاستراتيجية الدولية المعاصرة.

ولعل أخطر إفرازات الحرب الباردة نظرية "الصراع الدولي"، ذلك إن الصراع في صميمه هو تنازع ارادات بحكم الاختلاف في التوجهات والسياسات. وهذه النظرية هي التي قسمت العالم إلى معسكرين متصارعين وعملت على استنزاف الاقتصاد للدول الصغيرة وجعلتها أسيرة هذا الصراع لاختيار مدى قوة التوازن الدولي، واختيار الأسلحة التي يتم تصنيعها.

مع انفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم كقوة عظمى بلا منافس أوجد وضعا شديد التعقيد، إثر انتهاء الاتحاد السوفيتي بتفكك دوله، وقيام الحروب الأهلية في البلقان وفي غيرها انكشفت عيوب النظام الدولي.

فلو عدنا إلى الوراء قليلا لوجدنا أن كل الأنظمة الدولية التي أقيمت كانت لأسباب حروب ومغامرات دولية. وكذلك كل الصيغ التي أوردتها ديباجة هذه القوانين هي شروط "فرض" وليس اختيارا مقنعا، وهذا ما يفسر انهيار الكثير من الأنظمة، ففي عام ١٨١٥ فرضت الدول الأوروبية المنتصرة نظامها العالمي الذي تمثل بحفظ "الستاشكو" الأوروبي بعد مغامرات نابليون السياسية التي عصفت بأوروبا آنذاك.

واستند ذلك النظام بصورة أساسية إلى "سياسة المؤتمر" بحيث احتفظت الدول الأوروبية الخمس بضبط أوروبا ومستعمراتها "بريطانيا وفرنسا وروسيا وبروسيا والنمسا" كما استطاعت أن تضبط الإمبراطورية العثمانية أيضاً.

واستمرت "سياسة المؤتمر" حتى تفاقم الخلاف بين فرنسا وبريطانيا وألمانيا حيث تحول النظام الدولي الجديد إلى سياسة "توزان القوى" وكانت بريطانيا تمثل الجهة الأقوى لحفظ هذا التوازن حتى نشوب الحرب العالمية الأولى ونتيجة لهذه الحروب، كانت "اتفاقية فرساي" و"عصبة الأمم" وبوادر نظام عالمي جديد أفرزته الحرب العالمية الأولى وفرضته الدول المنتصرة فيها.

وقد تميّز ذلك النظام بتكريس السيادة الأوروبية بتسخير (عصبة الأمم) نفسها لرعاية هذه السيادة وتنظيمها. وعلى الرغم من (اتفاقية كيلوج برياند) التي وقعها آنذاك كل المجتمع الدولي (٦٤ دولة) والتي حظرت الحرب بكل أشكالها فان ذلك لم يمنع نشوب الحرب العالمية الثانية.

ولعل ما يسبب قلق الكثيرين من أعضاء الأسرة الدولية اليوم تجاه التوجه الدولي الجديد هو (ازدواجية المعايير) تجاه قضايا ومشكلات العالم بعد انتهاء القطبية الثنائية، وهذا ما يرسخ مفهوم التشكيك في تشكله (النظام الدولي الجديد) ناهيك عن وجوده أصلاً.

وهذه إحدى التحديات الجديدة، ذلك إن النظرة الأحادية الجانب للأمن والسلام العالمين، نظرة قاصرة ـ كما يقول د/شفيق المصري ـ لم تستفد من انهيار النظام الدولي الذي أقيم في أعقاب الحروب الأوروبية، وبعدهما في الحربين الكونيتين، وهذا الموقف ليس جديدا، فبعد الحرب العالمية الثانية، جاءت صياغة ميثاق الأمم المتحدة في بعض بنودها، مجافية للواقع الدولي الجديد، فالمادة الرابعة تشترط لقبول الدولة في عضوية (الأمم المتحدة) أن تكون محبة للسلام والترجمة السياسية لهذا الشرط تعني ان تكون الدولة قد أعلنت الحرب على ألمانيا وإيطاليا واليابان.

كذلك المادة (٥٣) من الميثاق ذاته تشير إلى ان تغيير (الدولة العدو) ينطبق على (أي دولة) كانت خلال الحرب العالمية الثانية عدوا لأي دولة موقعة على هذا الميثاق) لذلك فان تقنين المواقف العسكرية والسياسية في إطار دولي جامع يبقى أحادي الجانب، سرعان ما يتغير أو يتبدل بعد أن يكون قد أساء إلى (الشمولية العالمية) التي يجب أن يستوعبها.

فقياساً على هذه التجربة السابقة فإن أي نظرة أحادية الجانب لتمييز الصديق من العدو والمحب للسلام من الكاره له، أمراً محكوما بظروف سياسية معينة لا يجوز اعتمادها كقواعد ثابتة في نظام دولي يجب أن يستوعب كل الدول وأن يكون التعامل واضحاً وعادلاً من معيار حصيف لا يقبل المكاييل المتناقضة في النظام الدولي، وفي هذا الإطار يمكن التحدث عن (نظام عالمي عادل ومستقر) لكن التوقعات الجديدة هو بروز قوة تشكل تحديا لنظام الأحادي القطبية الذي تتزعمه الولايات المتحدة، حتى إن البعض قال في هذا الصدد أن الرئيس الأمريكي جورج بوش الاب، عندما كان يواجه العراق إبان حرب الخليج الثانية، كان يتوجه بتفكيره نحو اليابان وألمانيا، لكونهما قوى مرشحة لأن تصبح من الدول التي ستلعب دورا خطيرا في الصراع الاقتصادي مستقبلا الذي أصبح الأخطر الآن في ميزان الصراع الدولي

وهذا يعني إن أمريكا بدأت تشعر بالقوة الاقتصادية في لعبة التنافس وحرية التجارة والسوق بسبب هذين العملاقين الجديدين ومن ثم سوف تتسم المرحلة الجديدة بتنافس الأقطاب الاقتصادية وستعمل على إيجاد أو على الأصح بناء نوع من "النظام العلمي شبه الاحتكاري تحت شعارات الحاجة إلى الوحدة الاقتصادية من أجل رخاء العالم الصناعي واستقراره". والذي يقلق الولايات المتحدة في القرن المقبل هو الصراع الاقتصادي المتوقع الذي قد يتحول إلى حرب جديدة باردة.

ومع بروز ظاهرة العولمة واحتماء الدول المتقدمة بها، لفرض نموذج اقتصادي قاهر على الدول الآخذة في النمو، لن يكون نهاية التاريخ في المجال الاقتصادي، ذلك أن رفض الكبير للعولمه ومنظمة التجارة العالمية في العالم الغربي نفسه، ينذر ببروز مشكلات قد تجعل عودة المشكلات الدولية القديمة في القرن الماضي أمراً واضحاً وساخناً جداً. فهل تعي الدول المتقدمة هذا البعد الرافض لهيمنة السوق وازدواجية المعايير في النظام العالمي؟

الحل في اعتقادنا يكمن في التفكير في قيام نظام دولي سياسي واقتصادي عادل، وبغيره فإن الكارثة العالمية قد تبلغ مداها في هذا القرن.

وجهة نظر

من هو الفقير؟

إبراهيم المعلمي

■ إذا ما سألت أحداً منّا عمَّن هو الفقير أو من هو الشخص الذي تنطبق عليه هذه الصفة، لأجابك على الفور : كلنا فقراء، ولو حاولت البحث عن مفهوم علمي دقيق يحدد من هو الفقير، لوجدت العديد من المفاهيم والتعريفات التي تختلف باختلاف الأزمنة والثقافات والمجالات.

■ وقد ذهب باحث اقتصادي من مركز إكسفورد للدراسات الإسلامية بإنجلترا إلى تعريف الفقير بأنه الشخص الذي يكسب قوت يومه بصعوبة، والذي لا يحقق مستوىً معيناً من الرفاهية، ووضع الباحث ثلاثة أسئلة لتحديد ماهية الحد الأدنى من الرفاهية وكيفية التيقن من صحة فقر الفرد وتجميع مؤشرات الرفاهية وقياس الفقر على أساسها.

■ ويحدد بعض الباحثين ثلاثة أبعاد لمفهوم الفقر : البعد الأول هو الماديات، أي الأشياء التي يعتبر نقصها فقراً، كتعذر الحصول على الحد الأدنى من الضروريات المطلوبة للحياة، وكذلك الجوع وسوء التغذية والتشرد والمرض، والبعد الثاني هو إدراك المرء لحالته، فهو يعد فقيراً فقط عندما يشعر بنقص في حاجياته ومتطلباته الحياتية أو كلها، أما البعد الثالث فيتناول رؤية الآخرين للفقير، فقد يختلف إدراك الفقير لحاله مع رؤية الآخرين وإدراك رد فعلهم تجاهه، وتتأثر هذه الأبعاد الثلاثة بالمكان والزمان والبيئة الاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها.

■ ويشير البحث إلى أن الاجتهادات حول تعريف الفقر انقسمت إلى مدرستين : المدرسة المطلقة، التي ترى ضرورة وضع حد أدنى لمستوى الدخل الضروري الواجب لتأمين مستوى معيشي معقول، ليكون حداً للفقر يمكن أن يصنف من هو دونه فقيراً، والمدرسة النسبية، وتتعامل مع الفقر النسبي، أي ارتباط خط الفقر بمعدل توزيع الدخل بين السكان.

■ ورغم أن الدخل الفردي يبقى هو المؤشر الأكثر ترجيحاً لقياس الفقر، إلاَّ أن أهمية مؤشرات الرفاهية الاجتماعية تزايدت مثل الصحة والتعليم والخدمات الأخرى، بينما يلاحظ ارتفاع الدخل الفردي في بعض الدول دون حدوث تقدم يذكر في مجالات أو مؤشرات الخدمات الأساسية والرفاهية، والعكس صحيح أيضاً.

almalemi@hotmail.com

المشاريع المركزية.. واختلالات في سير التنفيذ..!

سامي الحداد

■ لو أن الكاتب ينتابه الأسى ويصاب بالانكسار..جراء عدم الأخذ بما يطرحه من رؤى ووجهات نظر وملاحظات ناقدة والتعامل معها بفتور أو لامبالاة.. لتوقف الكاتب عن الكتابة وانكسرت الأقلام وأهرق الحبر واشتعلت الأوراق وترمدت سواداً.. إلا أن الإيمان العميق بالرسالة الوطنية المؤداة.. ولإدراكه بأن الثقاب اذا ماظل على دورانه وبتواصل وبدون توقف ومدفوع بقوة وإرادة عازمة على الثقب.. فانه وبالتأكيد لقادر على أن يثقب الخرسانة المسلحة والنفاذ الى الجانب الآخر..

– ولذا فان الاستمرار في نقد الظواهر السالبة من قبل الكاتب.. ستظل هي الدافع التي تمنحه امكانية التواصل وبإرادة لاتكل وتصميم لايلغب.. الى أن يصل الى مايريد في تحقيق مايصبو اليه من رسالته الصحفية.. ومفعماً بالأمل بأن مايقوم به لابد وأن يعطي نتائجه وجدواه..

– وبهذا الاتجاه .. سبق أن تناولت وتناول غيري من الزملاء الكُتاب الصحفيين العديد من الاختلالات المتصلة بتنفيذ العديد من المشروعات الخدمية والتي تأتي في سياق حركة النمو والتطور التي تعتمل في بلادنا.. ومن ضمنها مايتعلق برصف وتعبيد و سفلتة العديد من الشوارع الرئيسية في العديد من المحافظات والمدن وبتمويل واشراف مركزي.. ومن ضمنها محافظة تعز والتي تبنت فيها وزارة الاشغال تنفيذ الشارع الدائري والذي يمتد من منطقة «صالة» مروراً بمنطقة رضاجه حتى شارع قصر الشعب الموصول بطريق تعز– صنعاء.. وكان الهدف منه التخفيف من حدة الزحام الموجود في المدينة وتحريرها من ضغط الحركة المرورية والتي تعود في الأساس الى عدم وجود شوارع رئيسية متعددة.. ومردها الى الطبيعة الجغرافية وسوء التخطيط في مدينة تعز في السابق..

– وحيال ذلك وفي الوقت الذي كانت فيه وزارة الاشغال قد تبنت هذا المشروع الحيوي وأوفدت أحد مهندسيها الأكاديميين ليشرف على سير التنفيذ.. ووفقاً للمواصفات الموضوعة لذلك وذلك لضمان دقة التنفيذ حدث العكس.. إذ انه وبحكم أني من سكان المنطقة التي ينفذ بها المشروع.. وأذرعه طولاً وعرضاً وبشكل يومي فمنذ بداية التنفيذ.. ولكوني من الشغوفين بالبحث عن المتاعب.. ظللت ومنذ بداية العمل أشير الى بعض الاختلالات والتي يمكن أن يدركها الانسان البسيط لا المتخصص طالباً ضرورة تصويبها.. إلا أنها كانت دائماً ماتقابل بالإعراض عنها وعدم الالتفات اليها من قبل العاملين واعتبروا ذلك تدخلاً غير مشروع في موضوع لا صلة لي فيه أو اختصاص.. الأمر الذي دفعني الى البحث المتواصل عن مشرف الوزارة.. والذي لم أجده البتة منذ بداية التنفيذ ولا أدري إن كان يأتي متخفياً... أو يرتدي طاقية الاخفاء.. مما جعلني مشغوفاً للتعرف على ملامحه على أقل تقدير... ولكن بدون جدوى..

– وهو الأمر الذي نتج عنه وبالطبع بروز العديد من الاختلالات في سير تنفيذ المشروع فلم تمض سوى بضعة أشهر إلا والاسفلت قد بدأ «بالانتفاخ» في مواقع عدة..لترتفع من جراء ذلك السيارات المارة تارة وتنخفض طوراً.

– الأمر الثاني.. ونظراً لعدم وجود المهندس المشرف «المركزي» والمتواري بالظل دائماً.. ولغياب عملية التنسيق فيما بينه وبين الجهات الخدمية الأخرى.. كمؤسسة المياه والصرف الصحي ومؤسسة الكهرباء ومكتب الاتصالات.. ليتم وفق ذلك وضع رؤية لكيفية ترك مساحات أو منافذ لهذه الجهات لتتمكن من تمرير خدماتها.. أو لاصلاح أي عطب قد يحدث مستقبلاً قبل البدء بعملية الرصف والتعبيد والسفلتة.. وبدون الإضرار بالاسفلت.. فقد كانت النتيجة الحتمية البدء وعلى الفور بعملية قص الأسفلت واقتلاعه لتمرير أنابيب الصرف الصحي.. ولتمرير كابلات الأعمدة الكهربائية التي تم نصبها في الجزيرة الوسطية للشارع لتضيئه يميناً وشمالاً وتبرز منظره الجمالي..

– الأمر الثالث.. وكأي شارع وفي أي مدينة متخلفة كان لابد من وضع أرصفة جانبية ترتفع قليلاً عن مستوى الاسفلت لمرور المشاة والعمل على رصفها ببلاط مستو ومتماسك، إلا أن ماحدث كان العكس فالاسفلت يتساوى مع الأرضية الجانبية والتي رصفت بأحجار غير مستوية.. وكان الغرض منها وعلى مايبدو لامرور المشاة بل لمرور المياه والمتجهة انحداراً الى اليمين واليسار من الشارع.. ومن يرقب ذلك الوضع سيصاب بالدهشة نظراً لأن الشارع قد تم سفلتته بالاسفلت وبالاحجار.. فتماسك الجزءان وأصبحا جزءاً واحداً.. لافرق بينهما ولاتمييز..

– الأمر الرابع.. وعند تنفيذ الجزيرة الوسطية وعلى امتداد الشارع الدائري المتصبة فيه أعمدة الانارة بشموخ.. فقد تم تبليط أو رصف تلك الجزيرة بالاحجار المصقولة.. وماهي إلا أيام حتى تم البدء في اقتلاع مواقع معينة وتم احاطتها بالبلك وذلك بهدف زرع الاشجار بها.. الذي على مايبدو قد غاب عنهم ذلك من قبل.

– أما عملية التنفيذ والأعمال المؤداه ومدى دقتها وتطابقها مع المواصفات.. والتي يفترض أن يكون المهندس المشرف من قبل الوزارة موجوداً وحاضراً عند تنفيذها ومتابعة ذلك لحظة بلحظة فان ذلك لم يحدث.. ولا أدري ماهي الآلية التي اتبعها في ذلك.. مما جعل الأمر أمانة في عنق شركة سبأ للمقاولات.. و ستسأل عن أي اختلال أو تقصير يوم لا ظل إلا ظله..

– هذا المشروع لايمثل بالطبع سوى «عينه» أو نموذج فقط لشوارع دائرية أخرى يتم تنفيذها مركزياً وتحت اشراف مهندس الوزارة.. الذي لامفر له و لا موقع.. ويعلم الله ماذا سيحل بها في مواسم الأمطار.. وماذا سيكون وضع الأسفلت المستقبلي على تلك الشوارع فيفاجأ بالمعاول وأنياب المعدات الثقيلة تنهال عليه وبدون رحمة أو اشفاق..

– وبناءً عليه وإزاء مثل هذا الوضع وحدوث مثل هذه الاختلالات.. في سير تنفيذ مثل هذه المشاريع والتي تبتلع من خزينة الدولة عشرات الملايين.. ومحسوبة على المحليات، كان لابد من الجهات المركزية المعنية ضرورة الوقوف أمام مثل هذه الأوضاع وقفة جدية ومسئولة.. فلاتكتفي بايفاد المشرفين من قبلها وترك الحبل على الغارب.. بل يتطلب ذلك عملية متابعة مستمرة ومتواصلة.. وإن تعذر عليها ذلك.. فالأحرى أن توكل تنفيذ مثل هذه المشاريع الى السلطات المحلية في المحافظات.. وفقاً لما نص عليه قانون السلطة المحلية رقم «٤» لعام ٢٠٠٠م وعدم التمسك بالمركزية.. المتعارضة مع مضامين عملية التحول الى اللامركزية المالية والادارية كتجربة رائدة تخوضها بلادنا.

– في الأخير فإني مفعم بالأمل بأن الجهة المختصة والمعنية بذلك.. ستستوعب ماطرحت وأشرت اليه وستتخذ الخطوات الاجرائية والعملية الكفيلة بتجنب تكرار ماحدث والتي ستلقي بآثارها السالبة على عملية التنمية الشاملة اذا ماظلت كما هي عليه..

انتقال السلطة الفلسطينية.. والرهان الإسرائيلي..!

محمد باشا

■،،إذا كانت السلطة الفلسطينية قد اتخذت قرارها الصائب بإجراء الانتخابات في التاسع من يناير المقبل، لاختيار رئيس لها خلفاً للرئيس الراحل عرفات، واجراء الإنتخابات البلدية المحلية في ديسمبر المقبل، والبرلمانية في الربع الأول من عام ٢٠٠٥م.

وهذه المواعيد أعلنها رئيس الوزراء أحمد قريع، عقب لقائه مع خافيير سولانا ممثل الاتحاد الأوروبي، تمثل خطوة مهمة على طريق ترتيب البيت الفلسطيني، بإقامة مؤسساته الديمقراطية استجابة لمطالب الشعب الفلسطيني من ناحية، وتنفيذا لخارطة الطريق من ناحية أخرى، وكالعادة نجد إسرائيل تضع العقبات أمام هذه الخطوة، بعدم سحب قواتها من المناطق الفلسطينية في غزة والضفة، وإعلان معارضتها مشاركة سكان القدس العربية في هذه الإنتخابات بزعم أن القدس هي عاصمة دولة إسرائيل، وقد يؤثر ذلك على الوضع النهائي للمدينة الذي تجري مفاوضات حوله مستقبلا، على الرغم من أن إسرائيل سمحت عام ١٩٩٦ لسكان القدس بالمشاركة في الإنتخابات وقتئذ..!!

..وأحسب أن تمسك إسرائيل بحبال المراوغة يستهدف إفساد هذه الخطوة، بعدما أثبتت القيادات الفلسطينية أنها على مستوى المسؤولية، بهذا الإنتقال الهادئ للسلطة الذي التزم الدستور والقانون وحاز إعجاب وتقدير العالم كله، وخيب توقعات كثيرين كانوا يتوقعون أو يأملون في حدوث صراع على السلطة، يمكن أن يصل الى حرب أهلية تمزق وحدة الشعب الفلسطيني، وتصفية قضيته، وهو الرهان الإسرائيلي الخبيث الذي يسعى شارون وحزبه الليكودي الى تحقيقه..!!

.. لقد جاء مشهد انتقال السلطة الى خلفاء عرفات حضاريا راقيا، وتوزيع المسؤوليات عاقلا ومتزنا، بالإبقاء على التيار المعتدل باستمرار، تولى أحمد قريع أبو علاء رئاسة الوزراء ومجلس الأمن القومي (خلفا لعرفات) وذلك تنفيذا لقرار اتخذته مركزية فتح واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في اجتماع مشترك، وهذا القرار يسمح للمرة الأولى بتركيز السلطة الأمنية بيد رئيس الوزراء، كما أختير أبومازن رئيسا للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، واختير فاروق قدومي (أبو اللطف) لرئاسة حركة فتح كأحدى قيادات الفصيل المتشدد، وتنفيذا للدستور تولى روحي فتوح رئيس المجلس التشريعي رئاسة السلطة الوطنية بصفة مؤقتة لمدة ٦٠ يوما فقط، يجري بعدها انتخاب الرئيس الفلسطيني الجديد في انتخابات مباشرة، تجرى تحت إشراف دولي.

.. وهكذا حمل انتقال السلطة دلالة بالغة الأهمية أظهرت حكمة وحنكة القيادات، التي اكتسبوها من حضارة شعب أصيل، وتجارب كفاحه الطويل، وأماله في بناء حكم ديمقراطي صحيح، في ظل الحفاظ على وحدته الوطنية، ليسقط بذلك والى الأبد الرهان الإسرائيلي الخبيث.!

وعلى طريق انتخابات الرئاسة خلفا لعرفات، بدأ أبومازن عقد سلسلة اجتماعات مع قادة الفصائل لمناقشة موضوع الانتخابات، واقتراحات بعض الفصائل بتشكيل قيادة موحدة، أعلن الرجل الموافقة عليها من حيث المبدأ، وإذا حالت الظروف دون إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلدية، وتعطلت المؤسسات الدستورية عن العمل لأسباب خارجة عن إرادة الفلسطينيين ففي هذه الحالة يمكن التفكير في القيادة الوطنية الموحدة، ودون الدخول في تفاصيل كثيرة عما تردد في الأيام الماضية حول الإنتخابات، ومنها اعلان حركتي حماس والجهاد قصر مشاركتهما على الإنتخابات المحلية والخدمية فقط، ومنها اقتراحات بإجراء الإنتخابات الثلاثة في وقت واحد، لكنه أمر غير ممكن حيث لا يمكن تأجيل انتخابات الرئاسة حيث ينص الدستور على اجرائها خلال ٦٠ يوما.

وانطلاقا من هذه الأرضية فإننا نرى ثمة ضرورة لتجديد دعوتنا للفلسطينيين الى اتباع أسلوب الحوار والتفاهم، وتركيز كل جهودهم للحفاظ على وحدة الصف والقرار الفلسطيني، وادراك أن المرحلة المقبلة تحمل تحديات بالغة تتطلب استمرار الحفاظ على المظهر الحضاري الذي ظهرت به عملية نقل السلطة، وأن يسعى الفلسطينيون بمختلف فصائلهم وتوجهاتهم ومذاهبهم الى تحقيق المصلحة الوطنية العليا، وأن يسعوا جميعا الى تحقيق وحدة الصف والقرار، والسيطرة على سلاح الفصائل بعد أن ثبت استخدامه ضد الفلسطينيين أنفسهم كما حدث في حادث إطلاق النار في خيمة عزاء عرفات، سواء كان ذلك تصرفاً متعمدا أو نتيجة لانفعالات وقتية، وسواء كان الدافع إليه استهداف أبو مازن أو غير ذلك، ثم يصبح من المهم أيضا العمل بكل قوة على تفعيل قرار توحيد الأجهزة الأمنية، وبكل هذه الإجراءات يتم تجاوز أية مخاطر تقع تكون لها تأثيراتها السلبية على الشعب الفلسطيني وقضيته، وكفاه ما يعانيه من ممارسات الاحتلال الإسرائيلي الوحشية، خاصة ونحن ندرك أن النسيج الفلسطيني لا يخلو من عناصر تسعى الى تخريب مسيرة العمل الوطني، وتصفية الحسابات، وهو ما يجب مواجهته بكل قوة ومحاصرة هذه العناصر، حتى لا يؤدي ذلك الى إنفلات الأمن وعدم الاستقرار، ونعطي بذلك واشنطن وإسرائيل الفرصة الذهبية للتهرب من تنفيذ إلتزاماتهما بإحياء عملية السلام وتنفيذ خارطة الطريق، خاصة أن واشنطن لعظيم الأسف مهدت كذلك بمفاجأة الرئيس بوش بتأجيل قيام الدولة الفلسطينية المستقلة أربع سنوات ليكون عام ٢٠٠٩ بدلا من ٢٠٠٥ التي نصت عليها خارطة الطريق، فضلا عن محاولات شارون المستميتة في اختلاق الذرائع لرفض الجلوس مع الفلسطينيين على مائدة المفاوضات...!!

وليت واشنطن تصدق فيما أعلنته أنها سوف تمارس الضغط على إسرائيل بسحب قواتها من المدن الفلسطينية حتى يمكن إجراء الإنتخابات دون عقبات أو عراقيل، وأن يصدق ما أعلنه مسؤولون أمريكيون ونقلته وكالة رويترز من أن إدارة الرئيس بوش تعد مع حلفاء أوروبيين خططا لمساعدة السلطة الفلسطينية على إجراء انتخابات يناير الرئاسية، وتحسين وضع قواتها الأمنية من أجل شن حملة على ما وصفوه ـ كعادتهم ـ بالإرهاب، وتأكيدهم أن القضية تأتي على رأس أولويات الإدارة الأمريكية، وتتمثل في تقديم أموال ومساعدات فنية للفلسطينيين لإجراء هذه الإنتخابات، وما تردد من أن الرئيس بوش يعيد تخصيص ٧٥ مليون دولار، وتوجيهها الى منظمات غير حكومية للمساعدة في الإعداد وإجراء الإنتخابات.

وفي ظل هذه الظروف، وتحت سقف الأمل في اقامة مؤسسات ديمقراطية، يصبح على القيادات الفلسطينية الجديدة التمسك بكل قوة بهدف إقامة دولتهم المستقلة الديمقراطية ذات مقومات الحياة الى جانب دولة إسرائيل، فهذا هو أصعب تحد سياسي، وأكبر ضربة يمكن توجيهها الى الإرهابيين مع إحلال الديمقراطية أيضا في العراق وأفغانستان على حد تعبير توني بلير رئيس الوزراء البريطاني.

وأحسب أن أنسب الخيارات أمام القيادات الفلسطينية وهي في ذات الوقت أصعب المهام وأخطرها أن تركز كل جهودها في تجاوز أية خلافات فلسطينية ـ فلسطينية، مهما صغرت لأن ذلك سوف يدعم ويعزز موقف إسرائيل التفاوضي على حساب الحقوق الفلسطينية المشروعة بإقامة الدولة المستقلة على حدود ١٩٦٧ تكون القدس الشرقية عاصمة لها. وهو ما نأمل أن تواصل أمتنا العربية والإسلامية جهودها في سبيل تحقيقه عام ٢٠٠٥ وهو الموعد الذي نصت عليه خارطة الطريق وليس عام ٢٠٠٩ الذي فاجأ بوش العالم بإعلانه الصدمة..!

وتلك هي القضية التي علينا مواجهتها بكل قوة.. فهل نفعل..؟ هذا هو السؤال..